

Ministère de l'enseignement supérieure
et de la recherche scientifique
Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou
Faculté de droit et des sciences politiques
En collaboration avec le laboratoire LAMOD

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري، تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
بالتنسيق مع مخبر القانون و العولمة

تنظم Organise



ملتقى وطني افتراضي عبر تقنية التحاضر عن بعد بعنوان

"فتح القطاعات المرفقية على المنافسة الحرة"

يوم 2022/01/13

Séminaire national par visioconférence sur ;

« L'ouverture des services publics à la libre concurrence »

Le 13/01/2022

الرئيس الشرفي للملتقى: الأستاذ الدكتور بودة أحمد، مدير جامعة مولود معمري، تيزي وزو

المشرف العام على الملتقى: الأستاذ الدكتور اقلولي محمد، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

Présidente du colloque

Dr/DJELLAL Messad

رئيسة الملتقى:

د/ جلال محتوت مسعد



اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د.حميل نواره أستاذة محاضرة جامعة تيزي وزو

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

- أ.د. إقلولي محمد أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. زوايمية رشيد أستاذ التعليم العالي جامعة بجاية
أ.د. كتومحمد الشريف أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. جبالي واعمر أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. كايس شريف أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. معاشو فطة أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. ولد رايح إقلولي صافية أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. صبايحي ربيعة أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. كسال سامية أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. أمازول لطيفة أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. سعيداني ججيقة أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. دوسي يوسف زاهية حورية أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. إرزيل الكاهنة أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. زعي عمار أستاذ التعليم العالي جامعة الوادي
أ.د. شيخ ناجية أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
أ.د. آيت وازو زينة أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو
- د. مختور دليلة أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. زورورو ناصر أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. محلي مراد أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. براهيمي سوفيان أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. بري نور الدين أستاذ محاضر جامعة بجاية
د. بلعسلي ويزة أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. بوقندورة عبد المجيد عضو في مجلس المنافسة
د. أوباية مليكة أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. قوسم غالية أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. آيت مولود فاتح أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. سعد الدين أمحمد أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. تادريست كريمة أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. آيت قاسي حورية أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو
د. تياب نادية أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو

أ.د. فتحي وردية أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو

اللجنة التنظيمية للملتقى

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. زايدي حميد ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى :

د. فارسي جميلة أستاذ محاضر جامعة تيزي وزو

د. بوخرس بلعيد جامعة تيزي وزو

د. آيت مولود سامية جامعة تيزي وزو

أ.زقان نبيل جامعة تيزي وزو

د.زواني بلحسن جامعة تيزي وزو

أ.دحماني فريدة جامعة تيزي وزو

أ.موساوي ظريفة جامعة تيزي وزو

أ.نايت علي عمران جامعة تيزي وزو

أ. حماز محمد جامعة تيزي وزو

السيدة/قلي نورة مهندسة إعلام آلي جامعة تيزي وزو

السيد/بلعيد علي مهندس إعلام آلي جامعة تيزي وزو

إشكالية الملتقى

إشكالية الملتقى

ظلت القطاعات الشبكة إلى وقت قريب- خاضعة لتنظيم بسيط يضمن القيام بكل الأنشطة الموجودة فيها، محتكر عمومي عادة ما يأخذ شكل مؤسسة عمومية قد تكون ذات طابع صناعي وتجاري أو ذات طابع اقتصادي يتميز الاقتصاد الجزائري بالتدخل الواسع للسلطات العمومية في مجال توجيه النشاط الاقتصادي، حيث بدأ الاقتصاد الجزائري يتأقلم مع النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق الذي يركز أساسا على مبدأ المنافسة الحرة، وترتب عن ذلك عدة آثار تمس الرقابة القضائية على تدخل الأشخاص العامة في المجال الاقتصادي، فقد أصبح القطاع العام ملزما بالتكيف مع مقتضيات السوق، ولم يعد بإمكان المرافق العامة تجاهل مبدأ المنافسة الحرة و مبدأ تكافؤ الفرص في استغلال المرافق العامة في القطاعات الشبكية، كما أنه من غير الممكن على قانون المنافسة أن يتجاهل الآثار الاقتصادية السلبية للأعمال الإدارية.

و عليه، و تحت تأثير التغيرات الاقتصادية المعاصرة سواء على المستوى العالمي، أو الدولي، أو الوطني، أصبح روح التنافس يسكن القوانين العامة للدول المتقدمة، و حتى الدول السائرة في طريق النمو، حيث يمثل التطور الذي طرأ

على الصفقات العمومية و عقود تفويض مهام المرفق العام أحسن مثال على ذلك، و يعتبر مبدأ خضوع الأشخاص العمومية لقانون المنافسة أحد مظاهر هذا التطور الذي نجم عنه إعادة لكتابة قواعد القانون الإداري من خلال إدراج قاعدة احترام مبدأ المنافسة في ظل المشروعية الإدارية.

تعتبر النظرية الليبرالية الأنجلوساكسونية أن السوق هو امتداد اقتصادي للمجتمع المدني الذي لا ينمو إلا بفضل تحرير العرض و الطلب و بذلك تسمح ميكانزمات السوق بتحقيق غاية اجتماعية تدرج ضمن تحقيق الصالح العام.

في هذا الملتقى سنبحث في مدى استيعاب النظام القانوني الجزائري لمتطلبات السوق، و مدى تحقيق سبل التعايش بين النظامين القانونيين، الخاص و العام و ما هو واقع فتح القطاعات الشبكية على المنافسة الحرة مع حتمية المحافظة على فكرة المرفق العام في القانون الجزائري و القانون المقارن ؟

أهداف الملتقى

يسعى هذا الملتقى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المفهوم العامة لتحرير القطاعات الشبكية و فتحها على المنافسة الحرة و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- بيان مصادر قاعدة خضوع مهام المرافق العمومية لمبدأ المنافسة الحرة.
- التحسيس بضرورة إدراك دول العالم لاسيما منها الدول النامية بالتحديات الجديدة التي نتجت عن النظام الاقتصادي العالمي و علاقته بفتح القطاعات المرفقية على المنافسة الحرة و حتمية السعي وراء الأداء الجيد للخدمات المرفقية.
- تجسيد و تفعيل آليات السوق و تحسين الخدمات المقدمة من طرف المرافق العامة و تطويرها في إطار تفعيل مبدأ المنافسة الحرة.

محاور الملتقى

المحور الأول: إنتقال القطاعات المرفقية من الاحتكار إلى المنافسة في القانون الجزائري و القانون المقارن
أولاً: مفهوم فتح القطاعات المرفقية على المنافسة الحرة و دوافعه

ثانياً: التدابير المتخذة من طرف الدولة لإزالة الاحتكار على القطاعات المرفقية

ثالثاً: عقد تفويض المرفق العام كآلية لفتح القطاعات المرفقية على المنافسة الحرة

رابعاً: الاستثناءات الواردة على قاعدة فتح القطاعات المرفقية على المنافسة الحرة

المحور الثاني: حتمية المحافظة على فكرة المرفق العام في بيئة تنافسية بتعزيز العمل بمفهوم الخدمة الشاملة

أولاً: حتمية الحفاظ على فكرة المرفق العام في بيئة تنافسية

ثانياً: مفهوم الخدمة الشاملة

ثالثاً: تكريس مفهوم الخدمة الشاملة في القانون الجزائري والقانون المقارن

المحور الثالث: مبدأ الفصل بين مهتمتي تنظيم واستغلال المرافق العمومية و ضمان تكافؤ الفرص بين الأعوان

الاقتصادييين النشطين في مجال استغلال المرافق العامة

أولاً: مبدأ الفصل بين مهتمتي تنظيم واستغلال المرافق العمومية

ثانياً: ضرورة الفصل بين الدولة المالكة للمتعامل الاقتصادي العمومي إلى الدولة المساهمة في رأسماله

ثالثاً: مفهوم ضمان تكافؤ الفرص بين الأعوان الاقتصادييين التابعين للقطاع العام والخاص

1-المضمون 2-الأساس 3-الحدود

رابعاً: دور تكريس نظرية التسهيلات الأساسية في فتح القطاعات المرفقية على المنافسة الحرة

المحور الرابع: ضرورة تأطير التمويل العمومي للقطاعات المرفقية عند فتحها على المنافسة الحرة

أولاً: مبدأ حظر مساعدات الدولة وتمويل مهام المرفق العام

ثانياً: الشروط القانونية لتمويل الدولة لمهام المرفق العام

ثالثاً: ضرورة تحقيق الشفافية والمساواة في منح مساعدات الدولة وتحديدتها تحديداً واضحاً

المحور الخامس: المنازعة الإدارية للمنافسة المرتبطة بالمرافق العمومية: مجال جديد للقاضي الإداري

أولاً: دور القضاء الإداري الإستعجالي في المنازعة الإدارية للمنافسة المتصلة بعقود تفويض المرفق العام

ثانياً: سلطات القاضي الإداري في وضع حد لمخالفة إجراءات المنافسة في عقود تفويض المرفق العام

شروط المشاركة

- أن يتّسم البحث بالأصالة و الجديّة على أن تحترم فيه الشروط العلمية الأكاديمية.
- أن تكون المداخلة في أحد محاور الملتقى.
- ألا يكون موضوع البحث قد سبق نشره، أو عرضه أو المشاركة به في نشاطات علمية سابقة أو مستلا من مذكّرة. أطروحة أو
- تحرر المداخلة ببرنامج Word بخط Sakkal Majalla حجم 14 باللغة العربية و بالنسبة للمتن و حجم 12 بالنسبة للهوامش، و بخط Time new roman حجم 12 باللغة الفرنسية بالنسبة للمتن و حجم 12 بالنسبة للهوامش.
- يرفق البحث بملخصين أحدهما بالعربية و الثاني بالإنجليزية.
- أن يتراوح عدد الصفحات بين 10 و 20 صفحة كحد أقصى.
- ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني الآتي: messad.djellal@ummtto.dz

تواريخ هامة

- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة : 2021/12/15
- آخر أجل للرد على المداخلات : 2021/12/27
- تاريخ انعقاد الملتقى : 2022/01/13 .
- ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني: messad.djellal@ummtto.dz

استمارة المشاركة

- الإسم واللقب.....
- الرتبة العلمية.....
- الكلية.....
- الهيئة المستخدمة، والبلد
- رقم الهاتف.....
- البريد الإلكتروني (بريد مهني أو على الأقل بريد gmail).....
- محور المداخلة.....
- عنوان المداخلة.....
- الملخص: أن لا يتعدى الملخص 20 سطراً، على أن يتضمن إشكالية البحث والخطة المقترحة للدراسة